

تطوير المناهج التربوية ودوره في إصلاح التعليم في  
الجمهورية العربية السورية

أ.د. دارم طباع

أستاذ الصحة العامة في جامعة حماة

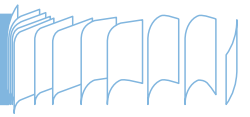
رئيس تحرير المجلة التربوية الإلكترونية السورية

**Development of Educational Curricula and its Role in the  
Reform of Education in the Syrian Arab Republic**

**Dr. Darem Tabbaa**

Professor of public health at university of Hama, and  
Editor-in- Chief of the Syrian Electronic Educational  
journal

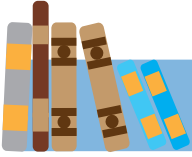
**E-mail: [daremtabbaa@yahoo.com](mailto:daremtabbaa@yahoo.com)**



## المُلخَص:

خطت الجمهورية العربية السورية خطوات جريئة في الاستمرار بالعملية التربوية تحت وطأة الحرب، واتجهت إلى مجالات إصلاح التعليم من حيث تطوير المناهج التربوية، وتأمين مستلزمات التعليم في حالات الطوارئ، واستيعاب الأعداد الهائلة من الطلبة المهجّرين في مدارس غير مدارسهم، وتدريب المعلمين والمدرسين، وتأمين حسن سير العملية الامتحانية، وترميم المدارس المتأثرة بالحرب وغيرها، للحفاظ على الجيل من الضياع والتشرد، ولما وكبة متطلبات القرن في إصلاح التعليم. وعلى الرغم من الإنجازات الملحوظة التي حققتها في إطار تنفيذ مبادئ إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم والتعليم الإلزامي، لا تزال هناك حاجة إلى تحقيق تحديات مهمة لتطوير وتعزيز نظام تعليمي جاهز لتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. من هنا كان إحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية بالمرسوم رقم 3 لعام 2013 لبنة أساسية لإصلاح التعليم في الجمهورية العربية السورية على اعتبار أن إصلاح المناهج التربوية وتطويرها هو الانطلاقة الأولى لإصلاح النظام التربوي برّمته. وقد اعتمدت عملية تطوير المناهج على وضع إطار عام للمنهاج الوطني يوضح عملية جعل بناء المواطن ينطلق من أسس تراعي متطلبات الحياة والعمل والمواطنة، من أجل مجتمع متماسك ينظر إلى تجاربه المتنوعة في الحياة مدخلاً لخبرات متطورة، تجنّب أجيال المستقبل الكثير من المآسي والكوارث، وتجعله قادراً على المحاكمة العملية المنطقية للمشكلات التي تواجهه وتواجه وطنه وأمته، ويضع لها الحلول المبنية على التحليل المنهجي والاستنتاج العلمي. بناء على ذلك تمّ إعادة النظر بالمعايير الوطنية، ووضعت خطة متكاملة لتطوير الكتاب المدرسي وفقاً للمعايير المنسجمة مع الإطار العام، ورافق ذلك تدريب المعلمين والمدرسين على تطبيقات المناهج المطوّرة في البيئة الصفية.

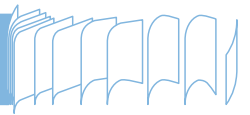
ونظراً لأهمية تكامل مستلزمات تطوير العملية التربوية فلاتزال عملية إصلاح التعليم في الجمهورية العربية السورية تتطلب اتخاذ إجراءات داعمة لعملية تطوير المناهج التربوية منها: تحسين جودة العملية التربوية كاملة عبر أنظمة ضمان الجودة المتكاملة **Integrated Quality Assurance Systems** وإيلاء اهتمام خاص لتطوير نظام الإدارة المدرسية المتكامل **Integrated School Management System** المبنى على توفير مستلزمات التعلّم الإدارية والمجتمعية والعلمية والفنية والمهارية، ومراجعة أنظمة التقييم والامتحانات وتحديثها، وترقية نظام التقييم والامتحان ليوجّه كل متعلّم نحو مستقبل مهني له وفقاً لمهاراته وطموحاته وإمكاناته وفرص سوق العمل المتاحة له. إلى جانب ذلك تعزيز أنظمة



التقييم والامتحانات في نهاية العام الدراسي للسماح بإجراء تقييم أكثر فعالية، يعكس المستوى العلمي والإنساني المتوقع وفق المعايير الناتجة عن تحسين جودة التعليم، وتحسين القدرات التربوية، وتطوير منهجيات التعلّم، وتطوير نظام التوجيه ليرتقي إلى مهمة الإشراف والإرشاد لتعزيز أهمية التعليم الأساسي والثانوي في رفق سوق العمل وخيارات التعليم العالي بالكفاءات الوطنية الماهرة.

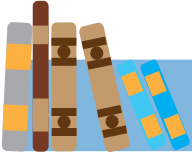
## ABSTRACT

The Syrian Arab Republic has taken brave steps in continuing the educational process and has moved to the areas of educational reform. From the development of educational curricula and providing educational equipment in emergency situations, and the intake of the large numbers of displaced students in schools other than their schools, and the training of teachers, and ensuring that the examination process is conducted properly, and the restoration of schools affected by the war and other issues to keep the generation from getting lost or being vagabond under the pressure of war, and to meet the century's requirements for educational reform. Despite its remarkable achievements in implementing the principles of democratization of education and compulsory education, still there is need to achieve significant challenges to develop and reinforce an educational system ready to meet the requirements of the knowledge economy. From here, the establishment of the National Center for the Development of Educational Curricula by the decree No. 3 of year 2013 was a basic building block for the reform of education in the Syrian Arab Republic. On the grounds that the reform and development of educational curricula is the first start of the reform of the educational system as a whole. The process of developing the curriculum has been based on the development of a general framework for the national curriculum that illustrates the process of making the building of the citizen based on bases that take into consideration



the requirements of life, work and citizenship, for a cohesive society whose diverse experiences in life are viewed as an introduction to developed experiences, and then the future generations can avoid many tragedies and disasters, and will be able to judge practically and logically the problems facing them and facing their nation and homeland, and to develop solutions based on systematic analysis and scientific conclusion, and then, based on this, the national standards were reviewed and an integrated plan was put for the development of the textbook in accordance with the criteria consistent with the general framework.

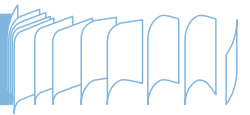
The reform of education in the Syrian Arab Republic still requires the adoption of supportive procedures for the development of educational curricula, including: improving the quality of the whole educational process through integrated quality assurance systems. And to pay special attention to the development of the integrated school management system. Based on the provision of learning required materials concerning management, community, scientific, technical and skills, and reviewing and updating the assessment and examination systems, and upgrading the evaluation exam systems to guide each learner towards a future career in accordance with his skills, aspirations and abilities, and the job opportunities available to him. In addition to reinforcing assessment and examination systems at the end of the school year to allow the conduction of a more effective evaluation. Reflecting the expected scientific and humanitarian level according to the standards resulting from improving the quality of education, and improving the educational capacities and developing the learning methodologies. And developing the guidance system to take up the task of supervision and guidance to enhance the importance of basic and secondary education in providing the job market and higher education options with skilled national competencies.



يعد إصلاح التعليم الهدف الأساس الذي تعتمد الدول عادة لتهيئة بيئة تربوية تحقق متطلبات المجتمع. وقد ركز إصلاح التعليم في الثمانينات من القرن الماضي على تغيير النظام التربوي من نظام يركز على المدخلات إلى نظام يركز على المخرجات (أي تحصيل المتعلم). وقام عدد من الإصلاحيين بذلك وفق مبادئ علمية أو إنسانية أو براغماتية أو ديمقراطية، وجون ديوي وأنتون ماكارينكو مثالان بارزان على هؤلاء الإصلاحيين. كما قام بعضهم بتضمين العديد من الدوافع التربوية في التعليم مثل ماريامونتييسوري التي علمت من أجل السلام (هدف اجتماعي)، وتلبية احتياجات المتعلم (هدف إنساني). ومع مرور الزمن تغيرت معاني وأساليب التعليم من خلال مناقشة المحتوى أو التجارب التي تؤدي إلى خلق فرد مثقف أو مجتمع متعلم، وأقيمت مسؤولية تنفيذ التغييرات التربوية إما من قبل معلمين أو بواسطة مؤسسة مدرسية واسعة الانتشار، أو من خلال تغييرات في المناهج التربوية مع تقييمات أداؤها.

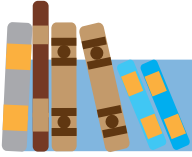
على الرغم من أن أفلاطون كان يعتقد أن الأطفال لن يتعلموا أبداً ما لم يرغبوا في التعلم فإن تطوير التعليم بقي مرتبطاً بانتشار التعليم الإلزامي الذي ساعد في جعل إصلاحات التعليم واسعة الانتشار بعد تنظيم التعليم المدرسي بشكل كاف يسمح بإصلاحه. وأدى النمو الاقتصادي وانتشار الديمقراطية إلى رفع قيمة التعليم وزيادة أهمية ضمان حصول جميع الأطفال والكبار على تعليم فعال وعالي الجودة. وعانت الإصلاحات التعليمية الحديثة في بعض الحالات في ربط جودة التعليم بزيادة كثافته مع التركيز بشكل ضيق على تدريس المهارات الفرعية الفردية والقابلة للاختبار السريع، بغض النظر عن النتائج طويلة الأمد وملاءمتها للجوانب التنموية أو تحقيقها للأهداف التعليمية الأوسع. (الفرحان، 1999).

وفي المنهج التربوي رفض جان جاك روسو مبدأ الخطب الرنانة ومبدأ النصح والإرشاد ويؤكد على الأهمية الكبرى للممارسة والتجربة، مؤكداً على ضرورة تحويل الأحاسيس إلى أفكار، وتجنب القفز مباشرة من عالم المحسوس إلى العالم المجرد، فالتربية في المراحل السابقة كانت تربية ذاتية تهدف إلى بناء الجسد والنفس، أما وفق روسو فيجب إعداد الجيل من أجل الحياة الاجتماعية، وفقاً للمعايير التي يفرضها تكيف الأنا مع الآخر. فالتربية من وجهة نظره تحتاج إلى تنمية الوجدان وبناء الأخلاق الاجتماعية حيث تنتهي في هذه المرحلة فترة التعليم أو التربية السلبية ويبدأ المتعلم اكتساب عمقه الأخلاقي عن طريق الممارسة ومحاكاة أبطال التاريخ. وفي الولايات المتحدة بدأ تأسيس فكرة في أذهان الشعب أن التعليم يجب أن يكون شاملاً وغير طائفي وحرراً وأن أهدافه يجب أن تكون الكفاءة الاجتماعية والفضيلة المدنية والشخصية بدلاً من مجرد التعلم أو تقدم الغايات الطائفية. (Rousseau، 1761)



وفي أوروبا وآسيا أصبح ينظر للتعليم على أنه نظام مهم للحفاظ على الوحدة الوطنية والثقافية واللغوية. فوضعت بروسيا مجموعة إصلاحات في المدارس الابتدائية لتدريس اللغة الوطنية الألمانية الفصيحة بدءاً من مرحلة رياض الأطفال.

أحدث جون ديوي إصلاحات ثورية في الفلسفة التربوية والمناهج التربوية، إذ تركز عقيدة ديوي الفلسفية على نمو الطفل الذي يعد عضواً له قيمة في المجتمع الذي يؤمن بالمساواة والحرية ويمارس الصفات والمثل الديمقراطية. وقد عانت فلسفة ديوي مشكلات عدة أهمها ما تركّز حول الإعداد المادي للمتعلمين السلبيين والمؤمنين بالتعليم التقليدي، إضافة إلى محدودية الموارد المالية المتاحة لتطوير التعليم. وكان التحدي الأكبر جعل الأوساط الأكاديمية تفهم فلسفة وأهداف وطرق تقديم مثل هذه النظم التعليمية، لأن الشركاء في التعليم مثل أولياء الأمور والمعلمين والمسؤولين والطفل نفسه عادة هم من ينتقدون مثل هذه الأنظمة المتطورة التي تسعى إلى ترويج التعليم التجريبي الذي يمكّن الأطفال من تعلم النظرية والممارسة في وقت واحد؛ [Rousseau، 1762] فقد انتقد ديوي صلابة وحجم التعليم والمثل العليا العاطفية التي كانت مستوحاة من بيل جويل وأولئك الذين تبعوه. وحين قدّم نظرياته التربوية لتوليف وجهات النظر كان شعاره هو أن المدارس يجب أن تشجع الأطفال على «التعلم بالممارسة»، فالأطفال نشيطون وفضوليون بشكل طبيعي. وأتت التطورات التربوية الحقيقية من قبل التقدميين الإداريين الذين وضعوا حيزات التعليم الحديث الذي أدى إلى انتقال العديد من المدارس الثانوية المحلية الصغيرة إلى مدارس ثانوية مركزية كبيرة فيها تمييز في المناهج التربوية على شكل مواد اختيارية ومناهج مهنية، وأشكال جديدة في قياس مخرجات التعلّم. وفي أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بدأت الدعوات تنادي إلى إصلاح التعليم من جديد للخروج من نظام التعليم المتماثل إلى التعليم المبني على كفايات القرن الواحد والعشرين الذي تميّز بسيطرة العقل كمورد أساسي للاقتصاد العالمي (Know how) بدلاً من اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية، خصوصاً إذا أدركنا أن رأس المال الأكبر يدور اليوم في مجالات الإبداعات البشرية المتميّزة في عالم التقانات الحديثة. وقد شهد عصر الخمسينيات إلى السبعينيات العديد من الإصلاحات المقترحة والمنفذة في التعليم في مجالات الحقوق المدنية والاتجاهات ذات الصلة. (عبد الدايم، 1984) وفي الثمانينيات انتقل إصلاح التعليم من اليسار إلى اليمين مع إطلاق الأمريكيان مصطلح «أمة في خطر إذ توجّهت المؤسسات التربوية للبحث عن معايير أعلى للتعلّم، وبالتالي مساءلة أكبر، ومزیداً من» الوقت في إنجاز التعلّم وتقدير نتائجه. (عبد الدايم، 1984) وهنا ظهرت أنواع جديدة من المدارس مثل مدارس مونتيسوري، ومدارس والدورف، والمدارس الأفرنسية، والمدارس الدينية وغيرها.



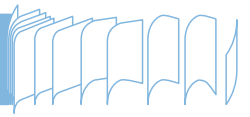
## 2- إصلاح التعليم القائم على المعايير (Standard Based Education – SBE):

بدأت عملية إصلاح التعليم القائم على المعايير منذ الثمانينيات من القرن العشرين عن طريق إعداد معايير أكاديمية عما ينبغي على المتعلمين معرفته، وما يجب أن يكونوا قادرين على أدائه. وتنادي حركة إصلاح التعليم القائم على المعايير (SBE) بمعايير واضحة وقابلة للقياس لجميع طلاب المدارس. وبخلاف التصنيفات معيارية المرجع يقيس النظام القائم على المعايير كل طالب مقابل مقياس ثابت. ويجب أن يتماشى المنهج التربوي والتقييمات والتطور المهني مع هذه المعايير.

يتم اختيار المعايير من خلال مناقشات موسّعة تركز على ما يلزم تعليمه للطلاب ليكونوا على مستوى المنافسة في سوق العمل، بدلاً من وضعها على يد واضعي الكتب المدرسية أو أساتذة التربية أو التقاليد السائدة في المجتمع. ويتم نشر المعايير بشكل واسع لمناقشتها، وتكون متاحة بحرية لأولياء الأمور والمعلمين والتربويين وغيرهم. وتُركز المعايير على هدف تخريج قوى عاملة متعلّمة ولديها القدرة على المنافسة في السوق الاقتصادية، وتؤمن للمتعلّم ما يحتاجه لمعرفة وفهمه وقدرته على إنجاز عمله، وبالتالي تكون المعايير مناسبة تنموياً ومناسبة للتوظيف في المستقبل ومحققة لاحتياجات التعليم، و يمكن جميع المتعلمين من تحقيقها، ويجتازها الموهوبون أيضاً. فالطلاب جميعهم قادرين على التعلّم وتحقيق توقعات عالية وفق ذكاءاتهم المتعددة وأنماط تعلّمهم، وهنا يتم التأكيد على وضع إرشادات تساعد المتعلّم على تعلّم المعلومات والمهارات المدرجة ضمن المعايير. ويتم تمكين المعلمين المحترفين من اتخاذ القرارات الأساسية للتعليم الفعّال بدلاً من استخدام أسلوب التدريس المطبق من نماذج تعليم تقليدية. ويتم تقويم المتعلمين وفقاً لإنجازاتهم التعليمية الواقعية بدلاً من اعتماد التقويم على قياس مخزونهم المعرفي الثابت والمكتسب من قبل المعلم والكتاب فقط. وتطورت هذه المنهجية لتشمل مشاركة المتعلمين في الأنشطة التي تحوّلهم إلى متعلمين يعتمدون على أنفسهم وفعّالين، ويمتلك كل شخص منهم مواهب طبيعية فريدة من نوعها لشخصيته مثل: الكفاءة الحسابية، والموهبة الموسيقية، وقدرات الفنون البصرية، ويتعلّمون مهارات حياتية تمكنهم من التغلب على الألم، وتحدي الصعاب وتجاوز الضغوط النفسية.

(Lopez, 2009; Resiliency initiatives, 2011; Rawana & Brownlee, 2009; Passarelli, 2010)





### 3- إصلاح التعليم في الجمهورية العربية السورية:

على الرغم من أن الجمهورية العربية السورية قد حققت إنجازات ملحوظة في إطار تنفيذ مبادئ إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم والتعليم الإلزامي، لا تزال هناك حاجة إلى تحقيق تحديات مهمة لتطوير وتعزيز نظام تعليمي جاهز لتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. فعلى مستوى التعليم الثانوي العام هناك العديد من القيود التي ينبغي معالجتها بحيث يكون نظام التعليم الثانوي أكثر صلة بالمسارات المختلفة التي يمكن اتباعها في مستويات إضافية من التعليم والتدريب المهني واحتياجات الموارد البشرية المتغيرة لاقتصاد السوق وسوق العمل السوري. هذا الإصلاح تطلب تصميم استراتيجية مؤسسية وتطبيقها لمواجهة جميع التغييرات المطلوبة بما في ذلك تعزيز قدرات الإدارة والتخطيط والرصد على جميع المستويات.

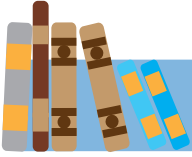
وركزت السياسة التربوية على تطوير التعليم كأحد أهم توجهات الدولة في الألفية الثالثة فقد جاء في خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب عام 2007 ما يأتي:

« قمنا بخطوات واسعة في مجال تطوير نظامنا التربوي والتعليمي.. عبر إقرار خطة متكاملة تهدف إلى تطوير العملية التربوية.. بكل أبعادها.. ومعالجة أوجه القصور فيها وتجويد مخرجاتها.. وإحداث ففزة نوعية في المناهج ورفع قطاع التربية بالإمكانات اللازمة من الناحية المادية والبشرية.. وفي إطار ذلك مثلاً تم توسيع مرحلة التعليم الإلزامي المجاني إلى تسع سنوات.. وتم نشر المعلوماتية وأدواتها على نطاق واسع وبشكل مفتوح للجميع.. أيضاً خلال السبع سنوات الماضية.. في مجال التربية.. تم افتتاح أكثر من 2500 مدرسة.. وما يعادل 33 ألف شعبة مدرسية.. ووصلت الزيادة بعدد المدرسين وأعضاء الهيئة التعليمية إلى 70 ألفاً خلال السبع سنوات الماضية.

وجاء في خطاب الرئيس الأسد عام 2014 بعد أداء القسم الدستوري أنه يتم تطوير مناهج التعليم بهدف جعلها عملية تربوية لا تعليمية فقط، ووزارة التربية تقوم بالتحضير لمناهج جديدة بشكل متدرج وعلى مدى سنوات إذ لا يمكن إنجاز هذا العمل الضخم خلال عام واحد.

من هنا كان إحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية بالمرسوم رقم 3 لعام 2013 لبنة أساسية لإصلاح التعليم في الجمهورية العربية السورية على اعتبار أن إصلاح المناهج التربوية وتطويرها هو الانطلاقة الأولى لإصلاح النظام التربوي برمته.

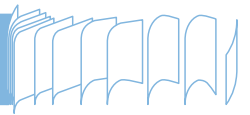




وقد اعتمدت عملية تطوير المناهج على وضع إطار عام للمنهاج الوطني يوضح عملية جعل بناء المواطن ينطلق من أسس تراعي متطلبات الحياة والعمل والمواطنة، من أجل مجتمع متماسك ينظر إلى تجاربه المتنوعة في الحياة مدخلاً لخبرات متطورة، تجنّب أجيال المستقبل الكثير من المآسي والكوارث، وتجعله قادراً على المحاكمة العمليّة المنطقيّة للمشكلات التي تواجهه وتواجه أمته ووطنه، ويضع لها الحلول المبنية على التحليل المنهجي والاستنتاج العلمي. وقد بدأ واضحاً في خلال العقدين الماضيين من القرن الواحد والعشرين أنّ الجمهورية العربية السورية لا يمكن أن تحقق نموها المستدام بشكله الصحيح والمتوازن مادامت عجلة التعليم بصورتها الحالية تدفع بالعقول والكفاءات إلى الهجرة باتجاه المجتمعات المتطورة والغنيّة، بحيث تزداد تلك المجتمعات تطوراً وغنى على حساب زيادة تخلف مجتمعاتنا النامية وفقرها، ومن جهة ثانية كان لابد من التفكير بأسلوب جديد في التعلّم يمكّن الأجيال الجديدة من الانطلاق من مشكلات مجتمعاتهم لوضع الحلول المناسبة لحلّها، والسير بها نحو الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من وضع وزارة التربية معايير متكاملة للتعلّم عام 2006 إلا أنها لم تصل إلى حيّز التطبيق لأنها انطلقت من تجارب عالمية لم تجعل مدرسينا يدركون أهمية تطبيق التعلّم المبني على المعايير، فبقيت المناهج التربوية التي تم العمل بها قبل إحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية بعيدة عن أهداف الألفية الثالثة وكفائاتها. من هنا كان لابد من إعادة دراسة المعايير الوطنية على ضوء الإطار العام الذي تم اعتماده أساساً للتعليم، وتبع ذلك عملية تطوير المناهج التربوية المختلفة وفقاً لهذه المعايير ومؤشرات أدائها. تمت عملية تطوير المناهج التربوية وفق نظام تكاملي بين المواد أساسه تطوير شخصية المتعلّم، وتطوير آليات التواصل، وتعزيز المواطنة، وصولاً لإدراكه مفهوم التنمية المستدامة وتطوير مهارات الحياة والعمل لديه.

ولم يقتصر تطوير المناهج التربوية على الطرائق والآليات والأسس بل تناول المحتوى وأهميته في تعزيز التفكير الناقد والتفكير الإبداعي للانتقال بالمناهج من حالة الحفظ والتكرار البيغائي إلى حالات الفكر الإنساني الذي يجيب عن الأسئلة الحقيقية للتعلّم وهي: كيف نتعلّم؟ وماذا نتعلّم؟ ولماذا نتعلّم؟. لذلك بنيت المناهج المطوّرة على أساس وطني ينطلق من مصلحة الوطن والأمة العربية والفهم الإنساني العميق للحياة، بحيث أعيد النظر بالخطاب الديني والتاريخي لتحمل المناهج المطوّرة قيماً تربوية وإنسانية تعزز من قيمة الإنسان وتحفظ مكانته، وتجعله قادراً على فهم العلاقات الإنسانية بأبعادها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تكوين قيمه التي تجعله محترماً ويحترم من حوله، مقدراً



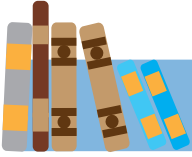
لأهمية التشابه والاختلاف في حياتنا، ومدركاً لضرورة التنوع الثقافي في نسيج مجتمعاتنا، بانياً أفكاره من ركائز وجوده وبنية مجتمعه، بعيداً عن التعصب والتطرف والعنف، مؤمناً بالحوار والمناقشة أساساً لحل المشكلات. وعززت مناهج اللغة العربية هذا التطوير عبر اعتمادها التمكنين للغة العربية لغة للفهم والحوار من جهة ولغة للأدب والتعبير والإبداع من جهة ثانية. فتم تناول الموضوعات الأدبية بكافة أنواعها من منطلق عصري يعطي المتعلم القدرة على بناء منظومته اللغوية التي تساعد على الفهم والتواصل المجتمعي والنقد والإبداع الفكري والفني.

من جانب آخر أخذت الدراسات الاجتماعية موقع الصدارة في تطوير مرحلة التعليم الأساسي الحلقة الأولى حيث ركزت هذه المناهج على تعزيز شخصية المتعلم وبنائها البناء السليم وفق أسس التعرف على الذات والآخر والمجتمع والوطن وتعزيز سلامتهم جميعاً وفق أسس العيش المشترك، وتقبل الآخر والتسامح والمحبة، وقبول التنوع الثقافي وتقدير الاختلاف واحترامه.

وركزت مناهج الجغرافيا على الأسس الحديثة في استخدام تقنيات العصر في تحديد المكان وفق النظم البيئية المتنوعة وعلاقتها ضمنه. كما تناولت مناهج التربية الوطنية والفلسفة قضايا المجتمع الأساسية من مدخل المنطق وركزت على فلسفة العلم وفلسفة التربية وفلسفة الحياة، مع تعزيز أسس المواطنة والانتماء، وبناء الفكر الإنساني الحر، وفهم القانون وتأثيراته الوجودية على حياة الفرد والمجتمع والعالم. وأنت مناهج التربية الموسيقية والتربية الفنية البصرية والجمالية معززة للثقافة الموسيقية والفنية للمتعلم من جهة ومدخلاً لإظهار إبداعاته ومواهبه فيها من جهة ثانية. كما أنها عززت مواضيع المواطنة والانتماء، ونمت الخيال الحسي للمتعلم للخروج خارج الصندوق وفهم العلاقات الإنسانية من منظور مادي ومعنوي.

كما تم تطوير المناهج العلمية من رياضيات وعلم أحياء وفيزياء وكيمياء بما يتماشى مع التطور العالمي من جهة، واحتياجات المجتمع والكفايات الوطنية من جهة ثانية، وبشكل يتيح للمتعلم استخدام هذه العلوم في تحسين حياته وحياة مجتمعه، وتعزيز المهارات الإبداعية وإظهار التميز لديه.

وراعت المناهج المطورة قدر الإمكان وضع المتعلم في محور الصف من خلال تعزيز العمل التعاوني والتعلم القائم على المشروعات والمبادرات، وتحفيز المجتمع لإعطاء التعليم أولوية في مشاريع إعادة الإعمار بعد أن تعرض النظام التربوي السوري خلال الحرب التي عاشتها البلاد إلى تدمير وتخريب كبيرين، أثرا بشكل واضح على العملية التربوية برمّتها. وقد سعى المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية إلى خلق بيئة جديدة للتعلم واكبت تطوير المناهج التربوية، حيث تم تأسيس منصات

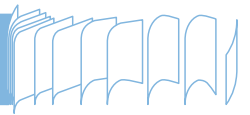


تربوية أسهمت في توفير التعليم في أي زمان ومكان وبأحدث التقانات المتوفرة. أدت الحرب الشرسة التي عانتها الجمهورية العربية السورية إلى إحداث نزوح واسع لأعداد كبيرة من المواطنين داخل وخارج البلد، وأحدث هذا النزوح خللاً كبيراً في سير العملية التربوية حيث خرج الكثير من المتعلمين من المدرسة، وانتقل الكثير من المتعلمين من مناطقهم التي عانت ويلات الحرب إلى مناطق آمنة ما سبب اكتظاظاً كبيراً في مدارسها.

وكان من أولويات العمل الحكومي الاستمرار في العملية التعليمية تحت كافة الظروف، وتأثرت هذه العملية بشكل كبير نتيجة تعدد الجهات التي أعلنت نفسها مسؤولة على الحفاظ على الجيل من الضياع، لكن العمل الأساسي الذي قامت به وزارة التربية هو الذي حافظ على سوّية التعليم ونزاهته وديمقراطيته وتوفيره للجميع بغض النظر عن أية ظروف كانت. فمُنذ بداية حالة الطوارئ في الجمهورية العربية السورية عام 2011 قامت المنظمات الدولية تحت مسمى قيادة العمليات الإنسانية بالدخول إلى سورية من عدة محاور إحداهما بشكل رسمي مع وزارة التربية وغيرها عبر الحدود من تركيا ومن الأردن، وتم اعتماد نهج 'لكل سورية' في أيلول 2014 نتيجة لقرار مجلس الأمن رقم 2165، حيث تم الجمع بين العمليات المنفصلة التي تقوم بها المنظمات الدولية ضمن إطار واحد. ومع أن المجتمع الدولي أبدى في مؤتمر لندن الذي عقد عام 2016 التزامه بضمان توفير مسارات التعلّم لجميع الأطفال الذين تركوا المدرسة داخل وخارج سورية عبر طلب تمويل قيمته 1,4 مليار دولار سنوياً، إلا أن هذا الالتزام لم يحقق حتى اليوم أهدافه، ولو وضعت هذه الأموال في خدمة مشروع وطني تربوي استراتيجي متكامل لكانت سورية اليوم حققت كل ما لم تستطع تحقيقه في مجالات تحسين البيئة الصفية والوضع الاقتصادي للمعلّم وغيرها.

#### 4- مقترحات البحث وتوصياته:

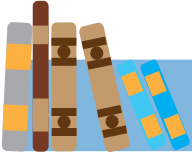
على الرغم من أن الجمهورية العربية السورية خطت خطوات جريئة في الاستمرار بالعملية التربوية واتجهت إلى مجالات إصلاح التعليم من تطوير المناهج التربوية وتأمين مستلزمات التعليم في حالات الطوارئ، واستيعاب الأعداد الهائلة من الطلبة المهجّرين في مدارس غير مدارسهم، وتدريب المعلمين والمدرسين، وتأمين حسن سير العملية الامتحانية، وترميم المدارس المتأثرة بالحرب وغيرها للحفاظ على الجيل من الضياع والتشرّد تحت وطأة الحرب، ولمواكبة متطلبات القرن في إصلاح التعليم، فلا يزال هناك الكثير من الأمور التي تستلزم إتخاذ إجراءات داعمة لعملية تطوير المناهج التربوية منها



تحسين جودة العملية التربوية كاملة عبر أنظمة ضمان الجودة المتكاملة **Integrated Quality Assurance Systems**، بما في ذلك رفع مستوى أساليب التعليم والتعلم، وإعادة تأهيل المعلمين والموجهين وتدريبهم، وتوافر تقانات المعلومات واستخدامها بكفاءة في المدارس، كما يستلزم مراجعة أنظمة التقييم والامتحانات وتحديثها، وتطوير نظام التوجيه والإرشاد ليرتقي إلى مهمة تعزيز أهمية التعليم الثانوي في تغيير سوق العمل وخيارات التعليم العالي. وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لتطوير نظام الإدارة المدرسية المتكامل **Integrated School Management System** المبني على توفير مستلزمات التعلم الادارية والمجتمعية والعلمية والفنية والمهارية، وكذلك ترقيّة نظام التقييم والامتحان ليوجّه كل متعلّم نحو مستقبل مهني له وفقاً لمهاراته وطموحاته وإمكاناته وفرص سوق العمل المتاحة له. إلى جانب ذلك تعزيز أنظمة التقييم والامتحانات في نهاية العام الدراسي للسماح بإجراء تقييم أكثر فعالية، يعكس المستوى العلمي والإنساني المتوقع وفق المعايير الناتجة عن تحسين جودة التعليم، وتحسين القدرات التربوية، وتطوير منهجيات التعلم (EU، 2018).

## 5- المراجع:

- عبد الله عبد الدايم، التربية عبر التاريخ، من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 377.
- محمد الفرحان، الخطاب الفلسفي التربوي الغربي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1999، ص 118.
- EU (2018): Public Finance and secondary education reform in Syria، [https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/aap-budget-management-education-syria-af-2008\\_en\\_0.pdf](https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/aap-budget-management-education-syria-af-2008_en_0.pdf).
- Lopez، S.J (2009). “The principles of strengths-based education” (PDF). Journal of College and Character. X: 1–6.
- Passarelli، A. (2010). “A strengths-based approach to outdoor and adventure education: Possibilities for personal growth”. Journal of Experiential Education. 33: 120–135.
- Rawana، E. P. & Brownlee، K. (2009). “Making the possible probable: A strength-based assessment and intervention framework for clinical work



with parents, children and adolescents.” *Families in Society: The Journal of Contemporary Social Services*, 90, 255-260.

– Resiliency Initiatives (2011). “Embracing a strength-based perspective and practice in education”. *The California School Psychologist*, 9: 1–24.

– Rousseau, J.-J. (2012) *Du contrat social*. Flammarion. 1ère édition, Paris, 1762.

– ROUSSEAU, J.-J., *La Nouvelle Héloïse*, Amsterdam, 1761, rééd. in *Œuvres complètes*, t. II, B. Gagnebin et M. Raymond éd., coll. La Pléiade, Gallimard, 1961.

